سلسلة أوراق: دراسات حالة عن التغيرات الدولية وتأثيراها على المنطقة العربية

مصر

شيماء الشرقاوي

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف غروف

www.afalebanon.org

Tel: +96176386477 **Mail:** info@afalebanon.org

Facebook: @AFAlternatives **Twitter:** AFAlternatives

Youtube: AFAlternatives **Skype:** arab.forum.for.alternatives

ما بين الديني والسلطوي:
في البحث عن أسباب ومظاهر صعود اليمين في مصر بعد ثورة يناير 2011

شيماء الشرقاوي

باحثة ومنسقة مشروعات بمنتدى البدائل العربي للدراسات، حصلت على ماجستير في العلوم السياسية في أبريل 2019 من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة القاهرة

منتدى البدائل العربي للدراسات(AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان .

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثالثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

هذه الأوراق نتاج ورشة عمل بالتعاون مع مؤسسة المجتمع المفتوح.

الورقة تعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة.

قامت ثورة يناير بمطالب وطموحات محددة نحو السعي لتفعيل نظام ديمقراطي قائم على مبادئ الحرية، المواطنة، والعدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك فقد أتت تطورات الأحداث في مصر منذ قيام الثورة في 2011 مغايرة بشكل كبير لطموحات ومطالب المواطنين، فقد تلا قيام الثورة موجات من القمع الممارس من قبل السلطات المختلفة متزامنا مع صعود لليمين الديني وتحديدا قوى الإسلام السياسي التي تحالفت مع السلطات تارة وتصارعت معها تارة أخرى، وأيضا مع وصول اليمين السلطوي للسلطة خلال عامي 2012 و2013.

وقد شهدت الأعوام التي تلت قيام الثورة صعود ملحوظ لكل من اليمين الديني واليمين السلطوي في مصر، وتزامن ذلك مع تردي للأوضاع الاقتصادية وتزايد لمعدلات العمليات الإرهابية والتي زادت بشكل ملحوظ بعد أحداث يوليو 2013. وقد أخذ اليمين السلطوي في مصر منذ يوليو 2013 هذه الأوضاع كذريعة للتوجه نحو سياسات يمينية أكثر سواء من حيث الجنوح نحو السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، أومن حيث تأميم المجال السياسي بشكل عام تحت مزاعم مواجهة الإرهاب.

ولم ينفصل ذلك عن المحيط الإقليمي والدولي، فقد تلقت قوى اليمين (وخصوصا اليمين السلطوي) في مصر دعم وتأييد من النظم اليمينية في المنطقة العربية وعلى أبرزها السعودية والإمارات، إلى جانب تزامن ذلك مع صعود لليمين في العالم مع وصول ترامب لسدة الحكم وهو ما أثر بدوره على قوة اليمين السلطوي في مصر. وبالتالي تحاول الورقة مقاربة إشكالية صعود قوى اليمين في مصر (كل من اليمين الديني والسلطوي) والأسباب التي أدت لهذا الصعود على الرغم من قيام الثورة ومطالبها.

ومن هنا يأتي السؤال البحثي الرئيسي للورقة، ما هي أسباب، ومظاهر، وآثار صعود قوى اليمين (كل من اليمين الديني واليمين السلطوي) في مصر ما بعد ثورة يناير 2011؟ وما هي خصائص تلك القوى وما هي أبرز الاختلافات والتشابهات بينها، وما هي مواقفها من قضايا العدالة والحرية والمواطنة؟

أولا: صعود اليمين في الحالة المصرية:

1. المزاج العام الداعم لصعود قوى اليمين في مصر:

تجدر البداية بتوضيح ما سنعنيه في الورقة بكل من اليمين الديني واليمين السلطوي في مصر. ما نقصده باليمين الديني هو قوى الإسلام السياسي والتي تبنت ولازالت تتبنى خطاب قائم محدد من حيث التوجهات السياسية والاقتصادية فهو قائم على إقصاء المختلفين عنه من حيث الفكر والدين والذي سنستعرض مظاهره في أجزاء متقدمة من الورقة إلى جانب يتبنى توجهات اقتصادية نيو ليبرالية، ففي مقابلة مع رويترز مساء الجمعة 28 أكتوبر 2011 بلور حسن مالك استراتيجية الاخوان المسلمين (أحد أهم أطياف قوى الإسلام السياسي في مصر والتي سيتم التركيز عليها في الورقة كمعبر عن قوى اليمين الديني في مصر) للتعامل مع السياسة الاقتصادية بقوله: "السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة في عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك كانت تسير في الطريق الصحيح لكن شابها تفشي الفساد والمحسوبية".[1]

[1] وائل جمال، فساد بلا فلول، بوابة جريدة الشروق، 18 فبراير 2013، http://bit.ly/2X1Pfi7

وفيما يتعلق باليمين السلطوي، فإننا نقصد به التيار الحاكم منذ 2013 والقائم على استخدام أدوات السلطة لتعزيز خطابه الإقصائي المبني على رفض السياسة والتعددية إلى جانب تبنيه رؤى اقتصادية نيو ليبرالية ترى في سياسات التقشف ورفع الدعم مخرجا للأزمات الاقتصادية. وعلى الرغم من أن اليمين السلطوي في مصر قد حظي بتأييد شعبي في الفترة بعد الإطاحة بالإخوان المسلمين، تجدر الإشارة إلى أن المواطنين بالنسبة لليمين السلطوي في مصر ما هم إلا أداة للتأييد العلني حين يتم استدعائهم لذلك (في الاستفتاءات والانتخابات) والصمت عندما يراد لهم الصمت.[2]

ويختلف اليمين الديني عن السلطوي فيما يتعلق بمحورية الدين واستخدامه في خطابه بشكل دائم والاعتماد على تأثر المواطنين بالخطاب الديني والاعتماد على سهولة انتشار هذا الخطاب. وربما ما أدى لصعود هذا الخطاب في أعقاب الثورة هو عدد من الأسباب من أهمها رأس المال الاجتماعي الذي بناه الإسلاميون وتحديدا الإخوان المسلمون في فترة حكم مبارك في مقابل ما تعرضت له القوى الأخرى مثل الأحزاب اليسارية من إضعاف وتفتيت.

وبينما قامت الثورة في مصر في يناير 2011 وعلقت آمالا واسعة نحو تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية، لم تكن النتائج على قدر الطموحات وتضافرت عدة أسباب أدت لتحول المرحلة الانتقالية –من 2011 وحتى منتصف 2012–إلى مرحلة صراع لتحقيق أهداف الثورة في مواجهة كل من النظام الحاكم وقتها وأيضا قوى اليمين الديني الممثلة في الإخوان المسلمين والجماعات السلفية التي تحالفت مع النظام الحاكم في كثير من الأوقات.

لم يكن النضال من أجل إقامة دولة ديمقراطية جديدة هو القضية التي شغلت قوى اليمين الديني، فقد عبرت المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال انحياز التنظيم بشكل أساسي ضد فكرة إضفاء طابع ديمقراطي على السياسة الوطنية. وكان الاستيلاء على الدولة القديمة ضرورياً لتنفيذ المشروع الإيديولوجي للإخوان المسلمين الذي يركّز على الهوية. وكان إحداث تحوّل ما في توجّهات النخبة هو ما يحتاجه الإخوان كي يحظوا بوضع مهيمن داخل الدولة القديمة الموروثة، والتي كانوا يأملون في تحويلها إلى دولة إسلامية بديلة بمجرّد أن يوطّدوا سلطتهم. [3]

تجدر الإشارة أيضا إلى أن الإخوان المسلمين تحالفوا في فترة حكمهم مع القوى السلفية والتي من الممكن أن تعبر عن أقصى يمين القوى الإسلامية في مصرن وقاموا بإقصاء القوى غير الإسلامية والتي اعتمدوا على التحالف معها في فترة نظام مبارك. وضعت جماعة الإخوان المسلمين، بالتعاون مع المجلس العسكري آنذاك، دستوراً جديداً في العام 2012 قوبل بانتقادات شديدة من جانب غير الإسلاميين في البلاد. استبعد الإخوان القوى غير الإسلامية من عملية صياغة الدستور. ونتيجة لذلك، لم تكن النتائج الانتخابية تعني الكثير، بغضّ النظر عن حجم الموارد العامة التي تم استثمارها فيها، عندما تعلّق الأمر بتغيير السياسات الفعلية.[4]

وبحلول العام 2013، كان نظام الإخوان قد استحقَّ غضب الحركات الثورية المؤيدة للديمقراطية والكثير من عامة الناس. وقد رفضت النخب القديمة مساعي وعروض الإخوان المسلمين لإقامة شراكة وتعاون معها، وبدلاً من ذلك ألقت بثقلها وراء

[2] عمرو حمزاوي، أسس السلطوية المصرية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 11 فبراير 2019، http://bit.ly/2NcVAaP
[3] أشرف الشريف، مأزق مصر في مرحلة ما بعد مبارك، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 29 يناير 2014، http://bit.ly/31P0D4F
[4] نفس المرجع.

المعارضة، واستفادت من الاحتجاجات الشعبية المناهضة لجماعة الإخوان المسلمين التي بلغت ذروتها في مظاهرات 30 يونيو 2013.[5]

تأتي المرحلة الثانية بصعود اليمين السلطوي في أعقاب الإطاحة بجماعة الإخوان عام 2013 والذي دعمته شرائح واسعة من المجتمع. وهناك استراتيجية أساسية للنظام الحاكم في مصر المعبر عن اليمين السلطوي منذ 2014 وتتمثل من جهة في فرض القيود على مساحات فعل وعمل المنظمات الحقوقية ومبادرات المساعدة القانونية والدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى في الضغط المستمر على الأصوات الرافضة للانتهاكات إن كان بالقمع المباشر أو من خلال إلغاء حضورها في الفضاء العام. وإلى جانب ذلك يوظف نظام الحكم الحالي في مصر استراتيجية وهي ما يمكن أن يطلق عليه "تسفيه السياسة". والمقصود هنا هو المحاولات الممنهجة لتشويه الحياة السياسية المدنية في مجملها، وتعزيز الاعتقاد بأن فقط أصحاب الخلفيات الأمنية هم القادرون على إدارة شؤون البلاد وتحقيق الصالح العام.[6] وجاء هذا في أعقاب سنوات من الحراك في الشارع ما أدى بدوره للتأثير على الأوضاع الاقتصادية وهو ما جعل الفرصة مواتية لليمين السلطوي لاستغلال هذه الأوضاع والادعاء بأنه قادر على تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين في مقابل فرضه سيطرة أمنية على الشوارع.

تجدر الإشارة إلى أنه قد تبنينا في الدراسة مصطلح اليمين الديني واليمين السلطوي ولم يتم اللجوء لمصطلح الشعبوية للتدليل على أنه على الرغم من اعتماد كلا من اليمين الديني والسلطوي على التأييد الشعبي في بعض الأوقات إلا أن ذلك يعبر عن استخدام واستغلال التأييد الشعبي للوصول للسلطة أو الحفاظ عليها في أوقات الانتخابات بينما نجد تراجع هذا العنصر بشكل كبير في الأوقات الأخرى وتبني خطاب فوقي يتهم المواطنين بعدم الفهم وانعدام الأهلية للحكم في أمور السياسة والاقتصاد.

كان هناك عامل آخر لعب دورا هاما في صعود كل من اليمين الديني والسلطوي في المرحلتين وهو الدور الذي لعبه رجال الأعمال منذ قيام الثورة لنفي طبيعة الثورة الاقتصادية والاجتماعية والتأكيد على عدم إحداث أي تغييرات حقيقية جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للنظام.

كان ذلك من خلال سعيهم ونجاحهم في إيقاف كل الإجراءات التي كن من الممكن أن تعيد بعض التوازن العادل اجتماعيا فيما يتعلق بالأجور وساعات العمل وشروط العمل والضرائب وغيرها إلى جانب إيقاف إجراءات مكافحة الفساد وفرض سياسات تصالح معهم. واستطاعت أيضا شبكات المصالح في الإبقاء على المناصب الأساسية في اتحادات الأعمال وفى البنوك الكبرى تحت أيديهم.[7] وبذلك دعم رجال الأعمال سواء في فترة صعود اليمين الديني أو اليمين السلطوي الإجراءات الاقتصادية التي سببت المزيد من عدم الاستقرار التي شكلت بدورها كما أسلفنا أحد العوامل التي ساهمت في صعود اليمين بنوعيه.

---

[5] نفس المرجع.

[6] عمرو حمزاوي، السلطوية في بر مصر... إسكات الصوت الآخر، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، 27 مايو 2019، http://bit.ly/31OyTwS

[7] وائل جمال، أبناء تاتشر في الإخوان وفى الإنقاذ، بوابة الشروق، 22 أبريل 2013، http://bit.ly/2GKtdvd

2. معاداة المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية

منذ قيام الثورة، حاول المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية لعب دورا مؤثرا من أجل تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة. ولكن كان هناك أثر لصعود كل من اليمين الديني واليمين السلطوي أدى لتحجيم دور المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية من حيث تأميم المجال السياسي من خلال قوانين الإرهاب ومنع التظاهر والإضراب.

وعلى الرغم من أن الإخوان قد جاؤوا في إطار عملية ديمقراطية حتى وإن كانت إجرائية إلى أن موقفهم من المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية لم يختلف كثيرا عن موقف النظام الحاكم بعد الثورة مباشرة. حيث أنه خلال فترة حكم الإخوان المسلمين قدمت الحكومة المصرية مشروع قانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وكانت المسودة نموذج للقوانين القمعية والتي تعيد إنتاج السلطوية. حيث أنه احتوى على إجراءات تؤدي لتقييد العمل المدني بشكل غير مباشر، وتخالف مبادئ الديمقراطية والتعددية، وتعمل على تقنين التدخل الأمني في العمل الأهلي وغياب آليات للشفافية وتداول المعلومات والمشاركة المجتمعية.[8]

وليس ذلك فقط فقد استهدفت الحملات الأمنية لهذه الفترة النشطاء من المجتمع المدني بشكل واضح، فتعددت البلاغات المقدمة من محامين ونشطاء ينتمون لجماعة الاخوان المسلمين ضد العاملين في منظمات المجتمع المدني.[9] وكالعادة صاحب ذلك حملة إعلامية لم تختلف كثيرا الحال من حيث استخدام نفس الاتهامات والادعاءات ضد منظمات المجتمع المدني، مع إضافة مسحة التيار الإسلامي المتمثلة في اتهامات ذات بعد أخلاقي، فخرجت المنابر الإعلامية للإسلاميين للحديث حول أن منظمات المجتمع المدني تنشر الأفكار غير الأخلاقية التي تتنافى مع الدين، ولعل أبرز مثال على هذا هو هجوم الإسلاميين وعلى رأسهم الإخوان على وثيقة الامم المتحدة بشأن حقوق المرأة بدعوى أنها ضد مبادئ الإسلام وتعمل على هدم الأسرة.[10]

وإلى جانب ذلك فقد عملت جماعة الإخوان بهمّة لوقف سيل الاحتجاجات الثورية في مصر في أعقاب إطاحة مبارك، كاشفة عن عدائها لأي أجندة ديمقراطية اجتماعية –اقتصادية وتشاركية.[11]

وفي مرحلة ما بعد 30 يونيو 2013، وتحديدا في يونيو 2014 قام الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية بدعوة عدد من المنظمات والجمعيات تحت رعاية وزيرة التضامن الاجتماعي لحضور ما يسمى بالحوار المجتمعي حول مشروع قانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية (وكان هو تقريبا ذاته الذي طرح خلال فترة المجلس العسكري).[12]

وتزامن ذلك مع استمرار حملات تقييد عمل مؤسسات المجتمع المدني في مصر، وتزامن ذلك مع الخطاب الإعلامي المعادي للمجتمع المدني والعاملين به بدعوى أنهم يتلقون تمويلا لهدم الدولة وربط بين أنشطة هذه المؤسسات وبين الإرهاب.[13]

---

[8] محمد العجاتي، *مشروع قانون الجمعيات وتشريعات إعادة إنتاج الاستبداد*، بوابة الشروق، فبراير 2013، http://bit.ly/31QI1RK

[9] استنساخ القمع: حالة حرية التعبير في العالم العربي في عام 2013، الشبكة العربية لحقوق الإنسان، مايو 2014، http://is.gd/mhMRgp

[10] الإخوان المسلمون: وثيقة الأمم المتحدة بشأن المرأة "تتصادم مع مبادئ الإسلام"، مارس 2013، https://arbne.ws/2RxA8vU

[11] أشرف الشريف، مرجع سبق ذكره.

[12] مشروع قانون للجمعيات الأهلية يخضعها لسيطرة الحكومة والأجهزة الأمنية، يوليو 2014، http://bit.ly/2Y93OSA

[13] للاطلاع على عدد من المقالات المذكورة أنظر: http://bit.ly/2Rz1WzS

وجاءت التطورات السياسية الخاصة بسيادة مناخ الحرب على الإرهاب وتخوين أية أصوات معارضة والتشكيك في وطنيتها مع صعود قوى برلمانية تتشارك نفس الرؤية للمجتمع المدني مع السلطة التنفيذية، وفي ظل ضعف قدرة النظام القضائي على الحد من تغول هاتين السلطتين على المجتمع كل ذلك قاد إلى التضييق التام على حركة المجتمع المدني وفرص مشاركته.[14] وتجلت هذه التطورات مع إصدار قوانين تحد من حرية المواطنين في التجمع السلمي، والقيود على حرية التعبير عن الرأي، والحريات التنظيمية.[15]

وإلى جانب ذلك، عام 2014 تم تعديل بعض مواد قانون العقوبات الخاصة بمكافحة الإرهاب في أبريل[16] ثم تم تعديل بعض نصوصه التي تستهدف المجتمع المدني مباشرة مثل المادة 78 لتنهي أي آمال للمجتمع المدني في الحصول على تمويل أجنبي، إذ تغلظ العقوبة لتصل إلى السجن المؤبد في تهم غامضة الصياغة، تشمل تلقي الأموال من الخارج "بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية أو المساس باستقلال البلاد أو وحدتها".[17]

3. كيف لعبت التحالفات الإقليمية والدولية دورا في صعود اليمين في مصر؟

على ناحية أخرى، لا شك أن التحالفات الإقليمية والدولية قد لعبت دورا في صعود وخفوت نجم كل من اليمين الديني واليمين السلطوي. فعلى سبيل المثال الدور الذي لعبه الدعم الخليجي لليمين السلطوي في الفترة من 2013 وحتى اليوم من خلال القروض والمنح كما في حالة السعودية والإمارات، وأيضا الدعم لليمين الديني بالتمويل على سبيل المثال الدعم القطري للإخوان المسلمين. وإلى جانب ذلك لعبت قروض صندوق النقد والبنك الدوليين دورا هاما في تشكيل السياسات الاقتصادية. لعبت دور الخليج العربي وتحديدا السعودية والإمارات دورا مباشرا في مساندة تغيير النظام في مصر ما بعد 30 يونيو، فبجانب الدور السياسي والمساندة الإعلامية وفي المسارات الدولية، وصل الدعم المادي حوالي 117 مليار جنيه حسب وزارة المالية، أي أكثر من خمس موازنة مصر العامة في العام المالي 2013-2014. [18]

وأما فيما يتعلق بالإسلام السياسي وتحديدا الإخوان المسلمين فكان هناك الدعم القطري، حيث رأت قطر أن وصول الإسلاميين إلى السلطة في مصر سيشكل فرصة ذهبية لزيادة تأثيرها مقارنة بمحدودية مساحتها؛ خاصة أن السياسة القطرية اعتمدت على دعم جماعات الإسلام السياسي وتحديدا الإخوان قبل الثورات بسنوات.[19] فمع وصول جماعة الإخوان للحكم في 2012، شرعوا بدعم قطري في طرح فكرة مشروع محور قناة السويس، والذي يهدف لتحويل الممر المائي العالمي لمنطقة تجارة حرة وخدمات لوجستية للسفن المارة، والذي من شأنه أن يقلل من أهمية ميناء جبل علي في دبي. ويمكن إرجاع ذلك

---

[14] عمر سمير خلف، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييقات القانونية ومحاولات البقاء، في: تحرير محمد العجاتي، **المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك**، منتدى البدائل العربي بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، 2019.

[15] مدى مصر، السيسي يُصدر قانون «الجمعيات الأهلية»: مهلة سنة لتوفيق الأوضاع واللائحة بعد شهرين، 29 مايو 2017، https://goo.gl/cwE65K

[16] كانت العديد من هذه التعديلات تمس المجتمع المدني وتضيق على السياق العام لعمله أنظر نص تعديلات قانون العقوبات الخاصة بمكافحة الإرهاب، موقع جريدة المصري اليوم، بتاريخ 2014/4/3، https://is.gd/6wkhvl

[17] عمر سمير خلف، تطورات المجتمع المدني في مصر منذ الثورة ما بين التضييقات القانونية ومحاولات البقاء، مرجع سبق ذكره.

[18] هبة خليل، وماذا عن العدالة الاجتماعية: الربيع العربي بين التدخلات الأوروبية والمساعدات العربية، في "العدالة الاجتماعية بين الحراك الشعبي والمسارات السياسية في البلدان العربية"، منتدى البدائل العربي للدراسات مع مؤسسة روزا لوكسمبورج مكتب شمال أفريقيا، 2016، ص.ص 168-171.

[19] أحمد عبد ربه، عن سياسة الخليج تجاه مصر، بوابة جريدة الشروق المصرية، 13 فبراير 2016، http://bit.ly/2X1ZQd9

لوجود تنافس بين قطر وجيرانها على التواجد كقوى إقليمية كبيرة في المنطقة ذات نفوذ وتأثير، وقد تشابك وتناغم مع رغبة جماعة الإخوان المسلمين في الوصول للحكم.[20]

وعلى صعيد التحالفات الدولية، فقد لعبت هي الأخرى دورا في صعود أو خفوت اليمين الديني واليمين السلطوي في مصر. فقد شهدت مرحلة ما بعد الثورات ظهور تحالفات دولية بفعل قوى غير عربية مثل تركيا وإيران واسرائيل. وهذه التحالفات لعبت دورًا مهمًّا في مواجهة آثار ما بعد الثورات وتدعيم صعود قوى رجعية سواء كانت اليمين الديني أو اليمين السلطوي لرغبة منهم في الإبقاء على الأوضاع كما هي. وقد ارتبطت تلك التحالفات الجديدة بالرؤية الخليجيّة التي تستبدل إيران بدلاً من إسرائيل كعدوٍ أول، وتقسّم المنطقة طبقًا لخطوط وتقسيمات طائفية، وبالتالي استبدال الخطاب القومي العربي بالمحور السّني في النهاية.[21]وقد لعبت هذه التحالفات على اختلافاتها دورا في دعم صعود اليمين الديني في أعقاب ثورة يناير 2011 وأيضا في تقويضه ودعم صعود اليمين السلطوي فيما بعد يوليو 2013.

فكان هناك دور قوي لممارسات الولايات المتحدة وروسيا على سبيل المثال في تعزيز هذه التحالفات في المنطقة والتأثير على مجريات الأحداث من خلال التدخل الروسي المباشر في سوريا ومن خلال تحالف الولايات المتحدة مع دول عربية كالسعودية والإمارات ودعمها للتدخل العسكري في اليمن.[22] وفي أعقاب ثورة يناير لعبت التحالفات دورا في دعم صعود اليمين الديني فكان هناك تقاربا بين الولايات المتحدة والسعودية والإمارات وأيدت الولايات المتحدة وصول الإسلاميين للسلطة في أعقاب الثورة تحت مزاعم دمج الإسلاميين في العملية الديمقراطية وباعتبارهم البديل المنظم لنظام مبارك. وفي مرحلة ما بعد 2013 وتحديدا ما بعد وصول ترامب لسدة الحكم أصبح التقارب قويا بين إدارة ترامب وبين النظام المصري الذي ينتمي لليمين السلطوي وتجلى هذا من خلال استئناف تقديم المساعدات لمصر والتقارب على المستوى الاستراتيجي على سبيل المثال إعلان إدارة ترامب مؤخرا عن جهود ترمي إلى إقامة تحالف استراتيجي في الشرق الأوسط يضم بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومصر، والأردن من أجل مواجهة إيران.[23]

وأما فيما يتعلق بالموقف من قروض صندوق النقد الدولي، فنجد توافق في الموقفين بين كل من اليمين الديني واليمين السلطوي، فقد سعت حكومة محمد مرسي المنتمي للإخوان للمسلمين منذ توليه السلطة في منتصف يونيو 2012 للاقتراض من صندوق النقد.[24] وقد علق آنذاك أحمد النجار عضو اللجنة الاقتصادية بحزب الحرية والعدالة: "ليس لدينا أي مشكلة مع صندوق النقد. نحن دولة عضو في الصندوق ومن حقنا الاقتراض، خصوصا أن الصندوق أساس إنشائه أن يتدخل في علاج العجز الطارئ في ميزان المدفوعات".[25] وهو ما قام به اليمين السلطوي بعد 30 يونيو، فمنذ نوفمبر 2016، قد

---

[20] معتز علي، لماذا تدعم قطر الإخوان المسلمين؟ ومتى تتخلى عن دعمهم؟، ساسة بوست، 5 نوفمبر 2018، http://bit.ly/2YcAL0n

[21] المنطقة العربية بين التغيرات الداخلية والسياق العالمي، ورقة خلفية، منتدى البدائل العربي للدراسات، تحت النشر.

[22] بيري كاماك وميشيل دنّ، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط أو إخماد النيران، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، 21 يناير 2019، http://bit.ly/2MF5KPx

[23] Yara Bayoumy, Jonathan Landay, Warren Strobel, "Trump Seeks to Revive 'Arab NATO' to Confront Iran," Reuters, July 27, 2018, https://reut.rs/2YGxqWX

[24] صندوق النقد يتفق مع مصر على قرض 12 مليار دولار ويدعو شركاءها للمساعدة، رويترز العربية، 11 أغسطس 2016، http://bit.ly/2IKL06X

[25] «رويترز»: الإخوان يميلون لقبول قرض صندوق النقد، المصري اليوم، 8 مارس 2012، http://bit.ly/2IKmxhK

بدأ النظام المصري في اتخاذ قرارات اقتصادية مصيرية وكانت هذه القرارات ضمن برنامج «الإصلاح الاقتصادي»، الذي بدأت الحكومة في إطار اتفاقها مع صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة 12 مليار دولار.[26]

4. غياب مفهوم المواطنة وصعود خطاب إقصائي:

بين 2011 و2013، أي في السنوات التي شهدت صعودا لجماعات الإسلام السياسي خاصة الإخوان المسلمين، بحثت أعداد متزايدة من المصريين الأقباط عن سبل للهجرة خوفا من تداعيات سيطرة الإسلاميين على الحكم. فقد كانت التيارات الإسلامية قد صدرت خطابا تمييزيا ضد الأقباط وأنكرت عليهم حقوق المواطنة المتساوية ووظفت حضورها في الهيئات الدستورية والتشريعية للضغط باتجاه تديين الدولة والسياسة والفضاء العام. كذلك أضافت الهجمات الطائفية المتكررة (مثلا حادثة كنيسة أطفيح وكنائس إمبابة في 2011 والهجمات الطائفية في محافظات الصعيد في 2012 و2013) إلى مخاوف الأقباط ودفعت ومعها التدهور العام في الأوضاع الأمنية والاقتصادية بعضهم إلى تقديم طلبات الهجرة والإقامة واللجوء إلى الغرب. ولم يكن خوف الأقباط بغير المبرر، بل رتبه امتناع جماعة الإخوان المسلمين، وهي شكلت الكتلة الأكبر في الهيئات الدستورية والمجالس التشريعية وأوصلت مرشحها في الانتخابات الرئاسية إلى سدة الحكم، عن تبني خطاب سياسي وممارسات سياسية صريحة الالتزام بحقوق المواطنة المتساوية بين المصريين المسلمين والأقباط.[27] ويعبر ذلك عن موقف اليمين الديني من الأقباط في مصر باعتبارهم أحد الأقليات الدينية، فقد حول صعود جماعة الإخوان المسلمين للسلطة في مصر المجال العام من مساحة لكل القوى السياسية والمكونات المجتمعية التي تسعى إلى الدفاع عن مصالحها وأهدافها إلى حالة من الاستقطاب الحاد بين مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين والمعارضين لها.[28]

وعلى الناحية الأخرى، لم يتغير الوضع كثيرا بالنسبة للأقباط بعد الإطاحة بالإخوان المسلمين من سدة الحكم، وبدء صعود اليمين السلطوي، فقد شهد الأقباط في مصر أربع سنوات صعبة منذ 30 يونيو 2013. عايشوا تفجيرات للكنائس والأديرة واستهدافهم على أساس هويتهم الدينية. وقبل أربع سنوات كان موقف الكنيسة متطابقًا مع آراء نسبة كبيرة من الأقباط، لكن مع توالي المذابح والمحن خرجت أصوات معارضة عن التصور المُبسّط لهم بوصفهم كتلة مؤيدة لنظام ما بعد 30 يونيو، سبق وأن شاركت في نجاحه في انتخابات الرئاسة قبل ثلاث سنوات.[29] وبقي تعامل النخب الأمنية والسياسية، وكذلك مؤسسة الرئاسة، مع الأقباط كرعايا تمثلهم الكنيسة، وليس كمواطنين لهم كافة الحقوق وعليهم كافة الواجبات، وذلك لأسباب متعلقة باستخدام الأقباط ككتلة جاهزة للمناصرة بمجرد مخاطبة الكنيسة. وقد ساهم هذا المنهج في انسحاب أغلبية الأقباط من المجال السياسي إلى داخل الكنيسة، وذلك في ظل مناخ عام اتسم بالتصالح مع مظاهر التمييز الديني.[30]

---

[26] عثمان الشرنوبي، محللون: موجة جديدة من ارتفاع الأسعار خلال الشهور المقبلة، 12 يوليو 2017، https://goo.gl/Dju66h

[27] ميشيل دن وعمرو حمزاوي، الارتحال السياسي في مصر، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 1 مايو 2019، http://bit.ly/2ZKyHwR

[28] جورج فهمي، لماذا فشلت الحركات الشبابية المطالبة بدولة المواطنة؟ حالة اتحاد شباب ماسبيرو واتحاد شباب النوبة الديمقراطي، في تحرير محمد العجاتي " المواطنة والمكونات الاجتماعية في المنطقة العربية"، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2016، ص-ص: 75-76.

[29] كارولين كامل، الأقباط ونظام 30 يونيو: تأييد يشوبه غضب، مدى مصر، 29 يونيو 2017، http://bit.ly/2FxQWhn

[30] إسحق إبراهيم، في عُرف مَن؟ دراسة عن دور الجلسات العرفية في النزاعات الطائفية ومسئولية الدولة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مايو 2015،

5. النساء والمواطنة ما بين التهميش والاستغلال:

من الممكن الحديث حول أن انفتاح المجال العام أمام النساء في اعقاب الثورة، تم مواجهته من قبل كلا من الدولة والمجتمع بأنواع مختلفة من العنف سواء كان العنف اللفظي كما رأينا تبني بعض الخطاب الإعلامي الهجوم على المتظاهرات، وسواء كان العنف الجسدي والاعتداءات والتي أخذت تحدث بقوة منذ قيام ثورة يناير 2011 وتجلت في استهداف واضح من قوات الأمن لتواجد النساء في المجال العام في أحداث مختلفة، وبالرغم من التغيير في النصوص الدستورية ظل المجال العام غير آمنا للمرأة.[31]

تجلت ممارسات اليمين الديني وخطابه المهمش والمناهض لحقوق النساء في العديد من المواقف وكان أبرزها على سبيل المثال مناهضة تواجد النساء في المجال العام من خلال ممارسات العنف مثل حادث الاعتداء على المتظاهرات في واقعة التظاهرة التي كانت أمام مجلس الشعب المصري –والذي كان أغلبيته من تيار الإسلام السياسي–المطالبة بتسلم رئيس مجلس الشعب السلطة من المجلس العسكري في يناير 2012، إلى جانب حالات اعتداء عناصر جماعة الإخوان المسلمين على عدد من الناشطات السياسيات أمام الكاميرات ووسائل الإعلام دون تورع، كما كان الحال في أحداث الاتحادية ديسمبر 2012، [32] وحادثة الاعتداء على النساء المتظاهرات أمام مكتب الإرشاد في المقطم.[33]

وإلى جانب ذلك كان هناك خطاب واضح حول رفض دعم حقوق النساء كمواطنات، ونذكر على سبيل المثال التنديد ورفض الإعلان الأممي بشأن وضع المرأة الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة في مارس 2013، وآنذاك نشرت جماعة الإخوان المسلمين بيان رفضه على موقعها وموقع حزب الحرية والعدالة، زعما أن هذه الوثيقة تشكل تهديدا للأسرة والمجتمع المصري.[34]

على الجانب الآخر، كان هناك اعتماد خطاب مباشر وواضح من جانب اليمين السلطوي متمثلا في سلطة ما بعد 30 يونيو في استهداف المرأة وتعبئتها لصالح خياراته السياسية بعد مسار 3 يوليو 2013، وخاصة في الاستحقاقات الانتخابية والتصويتية، وهو الميدان الأبرز للمرأة بعد الثورة، من حيث اتسامه بقدر كبير من الاتساق مع تصورات السلطة في مصر عن حدود المسموح به سياسيا للمرأة.[35] وعلى الرغم من مكتسبات المرأة الشكلية تحت حكم النظام الحالي الممثل لليمين السلطوي مثل، حصول النساء على أعلى نسبة تمثيل في تاريخ البرلمان المصري، ليبلغ عددهن في البرلمان 90 نائبة. مازال مسلسل العنف ضد النساء مستمرًا، وتتعرض المرأة للعنف البدني والإيذاء النفسي في الشوارع، والمؤسسات التعليمية، وأماكن العمل، حسب المجلس القومي للمرأة. وهناك أيضاً عشرات النساء خلف القضبان، كما وثقت منظمة العفو الدولية معاملة سيئة لهن في أماكن الاحتجاز، ولحظة القبض عليهن، ونقلت عن نساء وفتيات أنهن «تعرضن للتعذيب والعنف

---

[31] داليا عبد الحميد، هند أحمد زكي، "استباحة النساء في المجال العام في مصر"، موقع جدلية، 8 يناير 2014، http://goo.gl/iIzqki

[32] http://bit.ly/2RAgKOA لجنة تقصي حقائق حول أحداث العنف ضد النساء بـ "الاتحادية"، 11 ديسمبر 2012، http://is.gd/n57xqS

[33] منظمات نسائية تدين اعتداء الإخوان المسلمين على ناشطات أمام مقر مكتب الإرشاد"، 18 مارس 2013، جريدة أصوات مصرية، http://is.gd/0vOFtA

[34] مصر: الاخوان المسلمون يحشدون ضد إعلان أممي بشأن حقوق المرأة، دويتش فيله، 15 مارس 2013، http://bit.ly/2X4v8ot

[35] نوران سيد أحمد، أزمة الحقوق المدنية والسياسية الهيكلية والمرأة: قراءة من الواقع المصري للمواطنة، في "المواطنة وحقوق النساء في مصر بعد الثورات العربية"، منتدى البدائل العربي، 2014.

الجنسي». وجاء ذلك أيضا مع الهجوم على منظمات حقوقية معنية بالمرأة ضمن الخسائر، مثل التحقيق مع مؤسسة نظرة للدراسات النسوية في القضية المعروفة إعلاميًا بـ «تمويل منظمات المجتمع المدني».[36]

6. توظيف الديمقراطية واحتقار السياسة:

يتعامل اليمين الديني مع قضية الديمقراطية والحقوق السياسية من منطلق براجماتي، ونركز هنا تحديدا على تجربة الإخوان المسلمين. فقد كان الاستيلاء على الدولة القديمة ضرورياً لتنفيذ المشروع الإيديولوجي للإخوان المسلمين الذي يركّز على الهوية. وبالتالي بذل الإخوان، الكثير من الجهود للتكيّف مع متطلّبات الديمقراطية الانتخابية على الرغم من اقتصارها على الإجراءات والآليات الانتخابية. ولم ينفذ فهمهم للديمقراطية إلى العمق الإيديولوجي لمواقف الإخوان الدينية والسياسية، وبقيت المفاهيم الدينية للدولة الإسلامية محورية في الرؤية السياسية لهم.[37]

وقد ظهر ذلك في عدة ممارسات، فقد تعاون الإخوان مع المجلس العسكري آنذاك لبناء ديمقراطية إجرائية محافظة تكون في صالح الإخوان سياسياً. وقد وظّفوا وقتها مزاياهم الانتخابية للحصول على عدد وافر من الأصوات. بينما يعبر مشروعهم عن وضع حدّ للتعدّدية والتنوّع في المجتمع. إلى جانب ذلك فقد أشاح الإخوان بوجوههم عندما كان الأمر يتعلّق بالانتقال السياسي الديمقراطي. وعمد الإخوان المسلمون، إلى استرضاء أصحاب المصالح القديمة وانتقدوا حركات الاحتجاج خلال الفترة الانتقالية.[38]

وأما فيما يتعلق باليمين السلطوي المتمثل في سلطة ما بعد 30 يونيو، فنجده يتبنى خطابا رافضا للسياسة بشكل كبير بذريعة أن السياسة هي التي أدت للفوضى التي حدثت منذ قيام ثورة يناير في 2011. وقد تجلى هذا الرفض القاطع للسياسة والحقوق السياسية في القيود على المجال العام وإصدار قوانين تحد من حرية المواطنين في التجمع السلمي كقانون التظاهر الذي أصّدر في نوفمبر 2013 الذي يضع قيود عديدة على الحق في التظاهر السلمي[39]، والقيود على حرية التعبير عن الرأي، والحريات التنظيمية كقانون تنظيم عمل المؤسسات الأهلية والذي صدر في 24 مايو 2017، وما احتواه القانون الصدر من قيود على عمل المجتمع المدني من حيث صعوبة تسجيل المؤسسات والجمعيات ومن حيث سيطرة السلطة الإدارية على عمل المنظمات، إلخ.[40] ووفقا لتقرير صادر عن منظمة العفو الدولية لحالة مصر عامي 2016-2017، فقد فرضت السلطات قيودا مشددة على الحق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي بموجب القانون وفي الممارسة الفعلية.[41]

---

[36] تقرير: أوضاع المرأة في عهد السيسي: مناصب حكومية. وعنف مستمر، المصري اليوم، 2 يوليو 2017، http://bit.ly/2J2qoWH

[37] أشرف الشريف، مرجع سبق ذكره.

[38] نفس المرجع.

[39] مدى مصر، قوانين لن يُراجعها البرلمان، 12 يناير 2016، https://goo.gl/Tjp4JS

[40] مدى مصر، السيسي يُصدر قانون «الجمعيات الأهلية»، مرجع سبق ذكره.

[41] منظمة العفو الدولية تقرير مصر لعام 2016-2017، https://goo.gl/U4yvu8

7. نيو ليبرالية التوجهات الاقتصادية وغياب الرؤى الاجتماعية:

لم تولِ العملية السياسية في فترة صعود اليمين الديني الحقوق الاجتماعية والاقتصادية قدراً كبيراً من الاهتمام. فمثلا القوانين القديمة المتعلّقة بهذه الحقوق فهي إما جرى الإبقاء عليها، أو حلّت محلها قوانين جديدة لا تقل استبداداً. وقد تم الإبقاء على القيود الدستورية والقانونية والسياسية القديمة بشأن الاحتجاجات التي تهدف إلى إجراء تغييرات جذرية في السياسة والاقتصاد المصري، بما في ذلك النقابات والجمعيات المهنية ومنظمات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، تم إضافة ضوابط جديدة، مثل دعاية الإخوان المسلمين المهينة ضد هذه الحركات، والتي وصفت بأنها "مثيرة للانقسام"، ونفعية، و"تآمرية"، و"مربكة للاقتصاد الوطني".[42]

إلى جانب ذلك، فقد حاولت حكومة الإخوان المسلمين أيضاً استيعاب طبقة رجال الأعمال القديمة التي تنتمي لنظام مبارك. وأعلنت عن عدم رغبتها في إجراء تغيير كبير في سياسات الأجور والضرائب والإنفاق العام والسياسات المالية. وأبدت استعدادها لتطبيع العلاقات مع رجال الأعمال المتّهمين بالفساد من عهد مبارك. ومهّدت إيديولوجية وأنشطة جماعة الإخوان المؤيدة لحرية السوق والنزعة الاستهلاكية الطريق لهذه السياسة الاقتصادية. أن أعضاء في جماعة الإخوان قالوا إنهم يعتقدون أن السياسات الاقتصادية التي كانت متّبعة في عهد مبارك يمكن أن تكون ناجحة إذا ما طبّقها قادة غير فاسدين.[43]

وأما ما يتعلق باليمين السلطوي، فلا يختلف موقفه من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن موقفه من الحقوق السياسية، فالنظام له هدف أساسي وهو استعادة قوة وهيبة الدولة المصرية.

ونجد مظاهر ذلك في السياسات الاقتصادية التي تبناها النظام الحالي، منذ نوفمبر 2016، بدأ النظام المصري في اتخاذ قرارات اقتصادية كان لها تبعاتها السلبية على أوضاع المواطنين، وقد بدأت تلك التدابير الاقتصادية التقشفية منذ قرارات 3 نوفمبر الاقتصادية بتعويم الجنيه المصري، مرورا بقرارات يوليو 2018 زيادة أسعار البنزين والسولار والبوتاجاز بنسب تراوحت بين 5% و100%، وهي الزيادة الثانية في ثمانية أشهر، كما رفعت الحكومة أسعار الكهرباء، وزادت نسبة ضريبة القيمة المضافة المطبقة على مختلف السلع والخدمات.[44]

ولذا فهو كان شديد الحرص على الاستحواذ الكامل على أغلب موارد الدولة، وتعظيمها. ولدى هذا النظام أيضا موقفا وتوجها واضحا من الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين، مفاداه ضرورة أن يتم البدء في بيع تلك الخدمات بسعر تكلفتها الحقيقية، وهذا التوجه في استخدام الموارد العامة حسب قواعد السوق يهدف إلى تحقيق أعلى ربحية ممكنة، وبالتالي الإعلاء من منطق السوق الاقتصادي على حساب أي منطق اجتماعي آخر من الممكن أن يحكم استخدامات الموارد العامة، كالحرص على العدالة الاجتماعية أو المساواة. [45]

---

[42] أشرف الشريف، مرجع سبق ذكره.

[43] نفس المرجع.

[44] عثمان الشرنوبي، محللون: موجة جديدة م-ن ارتفاع الأسعار خلال الشهور المقبلة، 12 يوليو 2017، https://goo.gl/Dju66h

[45] على الرجال، السيسي وإدارة الموارد في مصر، موقع السفير العربي، 30 مايو 2019، http://bit.ly/2X2umrY

ثانيا: مواقف اليمين المصري من قضايا المنطقة:

1. القضية الفلسطينية

على الرغم من عودة القضية الفلسطينية مرة أخرى للواجهة، وتجسد هذا في الخطاب الذي استخدمه الفاعلون السياسيون الجدد في المنطقة والمتمثّل بالأساس في التضامن مع غزة ضد الضربات الإسرائيلية.[46]

إلا أنه تجدر الإشارة لكون القضية ما يتم استخدامها عادة كأداة لكسب الشرعية أو لتحقيق مآلات بعينها. فعندما يتعلق الأمر باليمين الديني وتحديدا قوى الإسلام السياسي في مصر نجد محاولاتهم الدائمة لأسلمة القضية الفلسطينية وتحويلها لصراع ديني. وفي اعقاب الثورة المصرية خضع خطاب جماعة الإخوان المسلمين المتعلق بإسرائيل والفلسطينيين لتحول كبيرٍ، حتى قبل أن يحصلوا على أغلبية في البرلمان، فبينما كان يحتوي الخطاب سابقا على الإشارات لـ (العدو الصهيوني)، إلا أن برنامج 2011، والذي أصدره حزب الحرية والعدالة، أكثر أُلفة، وأسقط معظم الإشارات القوية لإسرائيل، مثل "مغتصبي المسجد الأقصى"، كما ألغى القسم الخاص "بالقضية الفلسطينية" تمامًا. حتى اللغة المناهضة للحصار تمت تهدئتها بشكل كبير لدرجة أنها لم تعد تذكر قطاع غزة باسمه.[47] وبالتالي فالقضية الفلسطينية التي كانت في وقت ما من أسس شرعية الإخوان المسلمين أصبح يتم التعامل معها باعتبارها قضية غير محورية بالمقارنة بالوصول للسلطة والبقاء فيها والذي يتطلب تغييرا في الخطاب المستخدم.

وفيما يتعلق باليمين السلطوي، في 2016 تحدث الرئيس السيسي في مقر الأمم المتحدة عن "معاناة الفلسطينيين"، وعن "إنهاء الاحتلال"، وعن استعادة الشعب الفلسطيني "حقوقه". أما في 2017 فنجد أن هذه المصطلحات غابت لتحل محلها مطالبات للفلسطينيين "بقبول التعايش مع الآخر، الإسرائيليين". ويحمل هذا الخطاب بين طيّاته تحولات جذرية للموقف المصري الرسمي من الصراع العربي الإسرائيلي. فرغم محدودية قدرتها على إنهائه، طالما دأبت مصر على إدانة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بشكل واضح، ولطالما أدانت استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، ولطالما كان موقفها الرسمي عند الحديث عن الحل النهائي، يدور حول إنهاء الاحتلال وإعلان الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو 1967. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتطرق فيها رئيس مصري للحديث عن هذا الملف دون ذكر الاحتلال أو التحذير من خطورة المستوطنات، مع مطالبة الفلسطينيين بضرورة التعايش مع الإسرائيليين. وقد عبر ذلك عن موقف هذا النظام فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، وأنه على استعداد لإبداء المزيد من المرونة في مواقفه تماشيًا مع مواقف إدارة ترامب المؤيدة لإسرائيل.[48]

2. قضية الإرهاب والنزاعات المسلحة

لم يتخذ اليمين الديني موقفا واضحا فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة ولكن لعبت التحالفات الإقليمية دورا في تحديد موقفه من هذه النزاعات. فعلى سبيل المثال في حالة سوريا كان تأييد الإخوان المسلمين للرغبة في سقوط نظام بشار الأسد نابع من منطلقات طائفية ودعم للإسلاميين في سوريا، ففي الكلمة التي ألقاها الرئيس السابق مرسي أمام آلاف الاسلاميين الذين

---

[46] المنطقة العربية بين التغيرات الداخلية والسياق العالمي، ورقة خلفية، منتدى البدائل العربي للدراسات، تحت النشر.

[47] خالد الجندي، مصر وإسرائيل وفلسطين، معهد بروكينجز، 25 أغسطس 2012، https://brook.gs/2ILAxrI

[48] شاهر عياد، تحولات الموقف المصري من فلسطين على إيقاع "صفقة القرن"، المنصة، 21 سبتمبر 2017، http://bit.ly/2NdCOjT

احتشدوا في استاد القاهرة في مؤتمر "لنصرة سوريا" دعا مرسي مجلس الأمن الدولي الى "فرض (منطقة) حظر جوي" فوق سوريا. كما شن هجوما عنيفا على حزب الله الذي يشارك في القتال في سوريا الى جانب قوات الرئيس السوري بشار الاسد، مؤكدا انه "لا مكان لحزب الله في سوريا".[49] وهو ما يعبر عن موقف غير واضح من قضية الإرهاب والنزاع المسلح ويعبر أيضا عن موقف أساسه طائفي وينحاز لجماعات بعينها داخل سوريا نتيجة للتقارب الفكري والإيديولوجي معها.

وفيما يتعلق بموقف اليمين السلطوي من قضايا الإرهاب والنزاعات المسلحة، فتجدر الإشارة إلى أن صعود اليمين السلطوي في مصر ما بعد 30 يونيو كان مرتبطا بتبنيه خطاب الحرب على الإرهاب في مصر والتنسيق على مستوى إقليمي تحت مزاعم مواجهة الإرهاب في المنطقة العربية. حيث أدى انزلاق كل من سوريا واليمن وليبيا الى حالة الاقتتال إلى توفير مناخ ملائما لصعود التيارات الإسلامية العنيفة كما هو الحال مع تنظيمات أنصار الشريعة في ليبيا وجبهة النصرة في سوريا. الا أن الأمور ازدادت سوءا مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا الذي أعلن في صيف 2014 عن تأسيس خلافته الممتدة من العراق وحتى سوريا. وأثار نموذج الدولة الإسلامية مخاوف قطاعات واسعة من المجتمعات العربية خاصة في ظل ضعف هياكل دولهم وفشل تياراتهم السياسية في تقديم أي بديل يوازن ما بين اصلاح مؤسسات الدولة مع قضايا الحريات السياسية والاجتماعية مما دفع الكثير منهم الى دعم نموذج الرجل القوي القادر على حماية الدولة ومواجهة خطر الإرهاب بصرف النظر عن طبيعة سياساته الاقتصادية والاجتماعية، وكان هذا هو الركيزة الأساسية التي بنى عليها اليمين السلطوي في مصر خطاباته السياسية.[50]

3. التحالفات الإقليمية

لا شك أن التحالفات الإقليمية قد كان لها نصيب كبير في حسابات وممارسات كل من اليمين الديني واليمن السلطوي في مصر. ولنبدأ بجماعة الإخوان المسلمين والتي عملت على التقارب مع الأطراف القطرية والتركية سواء خلال فترة ما بعد الإطاحة بمبارك أو في فترة حكم محمد مرسي. ومن الممكن القول إن السمة الأساسية للتحالفات الإقليمية آنذاك كانت التقارب من قطر وتركيا لتدعيم وصولهم للسلطة وحكمهم.

وعند الحديث عن التحالفات الإقليمية فيما يتعلق باليمين السلطوي المتمثل في نظام ما بعد 30 يونيو، يجب أن نفرّق بين مسارين من العلاقات؛ المسار الأول هو علاقة مصر بالدول الداعمة لإسقاط نظام الإخوان المسلمين في 30 يونيو 2013، وهي السعودية والإمارات والكويت والبحرين، وإن كانت علاقات مصر بالسعودية والإمارات هي الأكثر أهمية، بسبب ما أبدته من دعم سياسي واقتصادي كبير لنظام السيسي، كان سببا رئيسيا في تثبيت دعائمه.

وقد كان هناك شبه اتفاق تام بين مصر والسعودية والإمارات في رؤيتهم حول جماعة الإخوان المسلمين، وضرورة القضاء عليها في مصر، وتحجيم نشاطها ونفوذها في المنطقة العربية. فعلى جانب، استمد نظام ما بعد 30 يونيو الجزء الأكبر من شرعيته السياسية تحت ذريعة محاربة إرهاب الإخوان، وعلى الجانب الأخر، رأت الدول الخليجية في وصول الإخوان للحكم في عدة دول عربية بعد ثورات شعبية، تهديد لأنظمتها الملكية، وكذلك لنفوذها الإقليمي.[51]

---

[49] محمد مرسي يعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا وإغلاق سفارتها في القاهرة، فرانس 24، 15 يونيو 2013، http://bit.ly/2YbCtyR

[50] جورج فهمي، كيف صعد اليمين بنماذجه العربية المختلفة بعد 2011 رغم خطاب الربيع العربي المطالب بالحقوق السياسية والاجتماعية للشعوب العربية؟، منتدى البدائل العربي للدراسات، ورقة تحت النشر.

[51] محمد محمود السيد، قراءة في ملامح العلاقات المصرية العربية في عهد السيسي، إضاءات، 21 يونيو 2015، http://bit.ly/2FtDxaf

4. التحول الديمقراطي

أدى صعود خطابات اليمين الشعبوي في عدد من دول العالم إلى إيجاد حالة من القبول بخطابات اليمين وأفكاره في المنطقة العربية. بالإضافة الى غض تلك القوى الكبرى الطرف عما تقوم به هذه القوى اليمينية المحلية من انتهاكات بل وفي بعض الأحيان تقديم الدعم لها. [52] وفي هذا الشأن، لم تختلف كثيرا مواقف كل من اليمين الديني في مصر واليمين السلطوي من قضية التحول الديمقراطي، فقد عمل اليمين الديني على دعم حركات بعينها نتيجة للتقارب الفكري الإيديولوجي كما كان موقف الإخوان المسلمين من إخوان سوريا وحزب الإصلاح في اليمن وغض الطرف عن ممارسات نظام البحرين ضد المحتجين المطالبين بالحرية والعدالة.[53]

وأما فيما يتعلق باليمين السلطوي المعبر عنه نظام ما بعد 30 يونيو، فنجده أيضا قد اتخذ موقفا مناهضا للتحول الديمقراطي من خلال التأييد الكامل للنظم التي ثارت ضدها الشعوب كما هو الحال في تأييد نظام الأسد في سوريا وكما هو الحال في ثورة السودان والتي دعم فيها النظام البشير حتى تمت الإطاحة به ومن بعد ذلك أصبح النظام يدعم المجلس العسكري الحاكم في السودان وربما يمكن إرجاع ذلك لرؤية النظام المصري بأن دعم الحكومة السودانية سيمنع الاحتجاجات من الانتشار إلى مصر.[54]

5. وضعية اللاجئين والهجرة غير النظامية

من أهم القضايا أيضا التي ترتبط بتوجهات اليمين في مصر هي قضية اللاجئين والهجرة غير النظامية، والتي ربما تعد أحد ركائز خطاب اليمين السلطوي في مصر خصوصا في ظل تقاربه مع رؤى اليمين الصاعد في أوروبا وأمريكا الرافضة للاجئين والمهاجرين.

من ناحية عبرت "هيومن رايتس ووتش" عن إن القانون المصري الأول الذي يتناول الهجرة غير النظامية يعد خطوة إيجابية نحو حماية طالبي اللجوء والمهاجرين من المسؤولية الجنائية، لكنه على الناحية الأخرى قاصر عن تأكيد حقوق مهمة للاجئين. حيث يفرض القانون الجديد عقوبات مشددة على أنشطة تهريب الأفراد لكن يفتقر إلى ضمانات لحقوق طالبي اللجوء أو لحرية التنقل والتعليم. كما لا يضمن الحماية من الإعادة القسرية، وهي ترحيل المُهاجر إلى دولة قد يتعرض فيها لضرر جسيم. [55]

ومن ناحية أخرى وفي 2013، بعد عزل مرسي، وثقت هيومن رايتس ووتش احتجاز الحكومة المصرية للاجئين سوريين وإعادتهم قسريا، وكذلك التغير المفاجئ في سياسة التأشيرة، ما أدى إلى عرقلة وصول السوريين إلى مفوضية اللاجئين في مصر. وثقت "منظمة العفو الدولية" تعرض العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء إلى اعتداءات متزايدة بسبب الاستقطاب السياسي في مصر.[56]

---

[52] جورج فهمي، كيف صعد اليمين بنماذجه العربية المختلفة بعد 2011، مرجع سبق ذكره.

[53] للمزيد حول فكرة الطائفية، مضاوي الرشيد، الطائفيّة كثورةٍ مضادّة السعوديّة و«الربيع العربيّ»، فصلية بدايات، العدد 17-2017، http://bit.ly/2Xbv1aE

[54] خالد محمود، ماذا يريد السيسي من السودان؟، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 14 فبراير 2019، http://bit.ly/2ZMruwn

[55] قانون الهجرة المصري يفتقر إلى تدابير حماية أساسية، هيومان رايتس ووتش، 15 ديسمبر 2015، http://bit.ly/2ZOsFLE

[56] نفس المرجع.

ويرجع البعض إلى أن النظام المصري يستخدم موضوع الهجرة واللاجئين كأداة لكسب دعم أوروبي وأمريكي وأيضا للتغاضي عن ملفات حقوق الإنسان في مصر.[57]

خاتمة:

تضافرت أسباب عديدة لصعود كل من اليمين الديني واليمن السلطوي في مصر، فقد كان السياق بعد قيام الثورة مباشرة في 2011 داعما لصعود الإسلاميين وتحديدا الاخوان المسلمين نتيجة لاقتصار التحولات على عمليات انتخابية اجرائي وهي ما كان الاخوان يمتلكون الأدوات للنفاذ من خلالها للسلطة إلى جانب استخدامهم أوراق كالوعود بتحسن الأحوال الاقتصادية بالمقارنة بعهد مبارك. وكان السياق ما قبل 30 يونيو مؤاتيا لصعود اليمين السلطوي نتيجة لفشل الاخوان المسلمين–الذين حسبهم النظام على الثورة–وخطابهم وممارساتهم الإقصائية ونتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار الخوف بسب تزايد العمليات الإرهابية، ما أعطى ذريعة لصعود اليمين السلطوي مصحوبا بتأييد شعبي في البداية.

يمكن القول إن هناك العديد من الخصائص المشتركة بين قوى اليمين (الديني والسلطوي) في الحالة المصرية، هذا مع اختلاف الطبيعة والأسس الفكرية لكل منهما، فاليمين الديني تؤسس أفكاره وأطروحته حول محورية الدين في الحياة السياسية والتي على أثرها يتبنى خطابا اقصائيا لكل من يختلف معه. وعلى الناحية الأخرى يقوم اليمين السلطوي على أساس مزاعم حماية الدولة ويكتسب شرعيته من رفض العملية السياسة في مقبل توفير وحدة الدولة وحمايتها.

من خلال الاستعراض السابق يمكننا تلمسها أهم الخصائص المشتركة بين كل من اليمين الديني واليمن السلطوي ومنها على سبيل المثال هو موقفهم من السياسة بشكل عام والحقوق السياسية بشكل خاص، حيث يعبر كلاهما عن احتقار للسياسة وعن موقف سلبي يعتمد على الاقصاء ورفض التعددية من الفاعلين السياسيين وخصوصا المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية.

إلى جانب ذلك فكلاهما يوظف الآلية الانتخابية باعتبارها فقط أداة للوصول للسلطة فقط دون اعتبار الآليات المرتبطة بتحقيق الديمقراطية كانفتاح المجال العام والتداول السلمي للسلطة. يعبر كلاهما أيضا عن سياسات اقتصادية نيو ليبرالية لا تولي الحقوق الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية أي اهتمام، ويتجلى ذلك في تلاقي موقفهما من القروض والمنح الدولية على سبيل المثال.

لا يعطي كل من اليمين الديني واليمين السلطوي لقضية المواطنة أي أهمية فبالنسبة لليمين السلطوي فقضايا النساء والأقليات الدينية ما هي إلا أدوات يقوم باستخدامها لتوثيق أواصر حكمه وسيطرته ولا يولي لها اهتماما حقيقيا لا من حيث تغيير الممارسات أو على المستوى التشريعي. وبالنسبة لليمين الديني فهو يتعمد تهميش قضايا النساء والأقليات الدينية باعتبارها قضايا غير ذات أهمية بل وباعتبارها تهديد للإيديولوجية الحاكمة له.

[57] السيسي يستغل قضية اللاجئين والهجرة غير الشرعية في كسب دعم أوروبي، القدس العربي، 17 ديسمبر 2018، http://bit.ly/2IQOV26

وفي الوقت الذي تحتل فيه قضية الهوية الدينية المحور الأساسي لخطاب اليمين الديني، يعبر خطاب اليمين السلطوي عن عدة ملامح أخرى أبرزها تأكيده على أولوية الحفاظ على مؤسسات الدولة في مقابل أي حديث عن الحريات السياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.[58]

من الملاحظ أيضا عدم وجود فوارق جوهرية في رؤى ومواقف كل من اليمين الديني واليمين السلطوي من قضايا المنطقة العربية، ربما هناك اختلاف في الخطاب المستخدم (ما بين خطاب ديني وخطاب دولاتي) والتوجهات نحو قوى إقليمية بعينها (ما بين قطر والسعودية مثلا) إلا أن الملاحظ هو التقاطعات في معاداة التحول الديمقراطي في المنطقة (على سبيل المثال موقف الإخوان من ثورة البحرين وموقف النظام الحالي من ثورة السودان) مع تأييد نظم سلطوية والإهمال المتعمد لحقوق شعوب المنطقة في تقرير مصيرها.

[58] جورج فهمي، كيف صعد اليمين بنماذجه العربية المختلفة بعد 2011، مرجع سبق ذكره.